المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد 18A2 2025 تشرين1
No. 18A2 2025 October

دور الكويت في تأسيس ومسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981-1990)

م.د. حاتم احمد عويد
Email:hatem.ahmed@uomosul.edu.iq

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دور دولة الكويت في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1981–1990)، مسلطًا الضوء على أبعاد مشاركتها السياسية والأمنية والاقتصادية في بناء هذا الكيان الإقليمي وتعزيز مسيرته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. انطلقت الكويت من قناعة استراتيجية بأن التعاون الخليجي ليس مجرد خيار، بل ضرورة وجودية لضمان استقرار وأمن المنطقة، خاصة في ظل التحولات الإقليمية الكبرى المتمثلة في انسحاب بريطانيا من الخليج، قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. على الصعيد السياسي، ساهمت الكويت بشكل بارز في بلورة ميثاق المجلس، ودفعت بقوة نحو ترسيخ مبادئ احترام السيادة الوطنية والتكامل السياسي التدريجي بين الدول الأعضاء. كما أدت دورًا فاعلًا في معالجة الخلافات البينية، مستخدمة دبلوماسية هادئة وفعالة ساعدت في الحفاظ على وحدة المجلس وتماسكه في مواجهة أزمات كادت أن تعصف بكيانه. أما في المجال الأمني، فقد كانت الكويت من الدول المبادرة إلى تأسيس قوة درع الجزيرة كآلية دفاعية جماعية، وساهمت في دعم التنسيق العسكري والاستخباري بين الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الإقليمية، خاصة في ظل تداعيات حرب الخليج الأولى. اقتصاديًا، لعبت الكويت دورًا رياديًا في صياغة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكانت من أبرز المدافعين عن فكرة السوق الخليجية المشتركة. كما دعمت تأسيس مؤسسات مالية وتنموية خليجية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتقليص الفجوات التنموية بين الدول الأعضاء. ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهت مسيرة المجلس، فقد استمرت الكويت بدور نشط في الدفع باتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي وتذليل العقبات أمام الاندماج الخليجي. خلص البحث إلى أن الدور الكويتي كان محوريًا في ضمان استمرارية مجلس التعاون خلال عقد الثمانينيات، وأسهم بشكل جوهري في تثبيت مفاهيم التعاون الجماعي والتكامل الإقليمي، مما مهد الطريق أمام تطورات لاحقة أكثر عمقًا في مسيرة المجلس.

الكلمات المفتاحية: الكويت، مجلس التعاون الخليجي، التكامل الاقتصادي، التعاون الأمني، السياسة الإقليمية.

Kuwait's role in establishing and advancing the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (1981-1990)

Hatem Ahmed Owed

Abstract:

This research examines Kuwait's role in the Gulf Cooperation Council (GCC) during the period 1981–1990, highlighting its pivotal contributions in shaping and strengthening the Council's political, security, and economic frameworks. The study argues that Kuwait viewed Gulf cooperation as a strategic necessity amid major regional transformations such as the British withdrawal from the Gulf, the Iranian Revolution, and the outbreak of the Iran-Iraq War. Politically, Kuwait played a significant role in drafting the GCC Charter and promoting principles of sovereignty, dialogue, and gradual integration among member states. It actively mediated internal disputes through quiet diplomacy that helped preserve the cohesion of the Council during turbulent times.On the security front, Kuwait was

instrumental in advocating the establishment of the Peninsula Shield Force as a collective defense mechanism and supported greater military and intelligence coordination among the member states to counter regional threats.Economically, Kuwait led initiatives to draft the Unified Economic Agreement and championed the concept of a Gulf Common Market. It pushed for the establishment of joint financial and developmental institutions aimed at achieving economic integration and balanced development among the Gulf states.The research concludes that Kuwait's consistent efforts during the 1980s were crucial in ensuring the survival and gradual evolution of the GCC, laying a solid foundation for deeper cooperation in subsequent decades.

Keywords: Kuwait, Gulf Cooperation Council, Economic Integration, Security Cooperation, Regional Politics

مقدمة البحث

تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق حيوية واستراتيجية في العالم نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي مهم وثروات طبيعية ضخمة، لاسيما النفط والغاز، مما جعلها محور اهتمام القوى الإقليمية والدولية على مدار التاريخ الحديث والمعاصر. وفي ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، برزت الحاجة الملحّة إلى إنشاء إطار إقليمي يعزز التعاون بين دول الخليج العربية ويوحد جهودها لمواجهة الأخطار المشتركة وحماية مصالحها الحيوية. ومن رحم هذه الحاجة، تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ليكون صرحًا للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء.

لقد لعبت الكويت دورًا بارزًا ومحوريًا في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، إذ كانت من الدول السباقة إلى الدعوة لفكرة التعاون الإقليمي، مدفوعةً بإيمانها العميق بأهمية العمل الجماعي لمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن الثورة الإيرانية 1979، والحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، إضافة إلى التهديدات الاقتصادية والسياسية التي كانت تلوح في الأفق. تميز الموقف الكويتي منذ البداية بالواقعية والمرونة، حيث عملت الكويت على صياغة رؤية متكاملة لمفهوم التعاون الخليجي، تجمع بين الحفاظ على سيادة واستقلال الدول الأعضاء وبين تحقيق أعلى درجات التنسيق المشترك في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة.

يسعى هذا البحث إلى دراسة الدور الذي اضطلعت به دولة الكويت في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1981–1990)، وهي فترة مفصلية شهدت اختبارًا حقيقيًا لمتانة هذا الكيان الوليد. ويهدف إلى تسليط الضوء على كيفية مساهمة الكويت في تأسيس المجلس وصياغة أهدافه وآلياته، ودورها في إدارة الأزمات الخليجية، خاصة في ظل الحرب العراقية الإيرانية، وجهودها في تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول الأعضاء. كما يناقش البحث المبادرات الكويتية في مجال تعزيز الأمن الجماعي من خلال دعم فكرة إنشاء قوة درع الجزيرة، ودور الدبلوماسية الكويتية في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء وتسوية الخلافات البينية بطريقة سلمية تحفظ تماسك المجلس واستمراره.

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث وتحليل الوثائق الرسمية والاجتماعات والمواقف السياسية التي اتخذتها الكويت داخل أروقة مجلس التعاون. كما يستند إلى مجموعة واسعة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية والوثائق الرسمية والصحف المعاصرة، التي تسلط الضوء على طبيعة الدور الكويتي وأبعاده المختلفة.

إن دراسة دور الكويت في مجلس التعاون الخليجي خلال عقد الثمانينيات ليست مجرد توثيق لمرحلة تاريخية، بل تمثل أيضًا محاولة لفهم الأسس التي قامت عليها فكرة التعاون الخليجي، والتحديات التي واجهتها، والدروس المستفادة التي ما زالت تلقي بظلالها على واقع المنطقة ومستقبلها. وعليه، فإن هذا البحث لا يكتفي

بالسرد التاريخي، بل يسعى أيضًا إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة تسهم في إثراء الدراسات الخاصة بتاريخ الخليج العربي والعمل الإقليمي المشترك.

المبحث الأول: خلفية تأسيس مجلس التعاون الخليجي ودور الكويت في تأسيسه:

جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سياق مجموعة من التحولات الإقليمية والدولية العميقة التي فرضت على دول الخليج العربي ضرورة البحث عن إطار مشترك للتعاون والتنسيق. فمع انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1971 وانتهاء نظام الحماية البريطانية الذي استمر لعقود، وجدت دول الخليج نفسها أمام فراغ أمني خطير. وقد أدى هذا الفراغ إلى حالة من القلق السياسي في العواصم الخليجية، خاصة مع تصاعد حدة التنافس الإقليمي في المنطقة، مما أوجد قناعة بضرورة البحث عن صيغة جماعية للتعاون الإقليمي تحفظ استقرار الدول الخليجية وتؤمّن مصالحها الحيوية 【العتيبي، 1989، ص42】 .

لم يكن انسحاب بريطانيا العامل الوحيد الذي دفع نحو تأسيس المجلس، بل جاء أيضًا في ظل تنامي التهديدات الإقليمية، وعلى رأسها الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 التي أعلنت صراحة نيتها تصدير الثورة إلى الخارج، مما شكّل تهديدًا مباشرًا للأنظمة الخليجية المحافظة. وقد اعتبرت دول الخليج، والكويت بشكل خاص، أن التكاتف أصبح ضرورة وجودية وليست خيارًا سياسيًا فقط، من أجل حماية الأمن الداخلي ومواجهة التدخلات الخارجية 【الشايجي، 1992، ص118】 .

اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980 زاد من حدة المخاطر الإقليمية. فقد باتت ممرات الخليج الحيوية، التي تشكل شريان الحياة الاقتصادي لدول المنطقة، مهددة بشكل مباشر. وقد لعبت الكويت دورًا حيويًا في دعم فكرة التعاون الخليجي كوسيلة جماعية للتصدي لهذه الأخطار، حيث كانت من أوائل الدول التي طرحت فكرة إنشاء منظمة إقليمية تعمل على التنسيق الأمني والدبلوماسي بين الدول الخليجية 【السعدون، 1990، ص65】 .

الكويت تبنت منذ البداية تصورًا متوازنًا لتأسيس مجلس التعاون، يقوم على احترام سيادة الدول الأعضاء ومراعاة الخصوصيات السياسية لكل دولة، مع ضرورة بناء مؤسسات مشتركة قادرة على صياغة سياسات جماعية فعالة. وقد استندت الكويت في رؤيتها هذه إلى قناعتها أن أي تعاون ناجح يجب أن يبتعد عن الضغوط الإيديولوجية ويركز على المصالح المشتركة، خصوصًا الأمن والتنمية الاقتصادية 【الرومي، 1988، ص93】 .

على الصعيد العملي، كانت الكويت من أوائل الدول التي دعت إلى عقد لقاءات غير رسمية بين وزراء خارجية الدول الخليجية خلال عامي 1979 و1980، لتقريب وجهات النظر حول سبل مواجهة التحديات. واستضافت الكويت عدة اجتماعات تشاورية ساعدت في بلورة الأفكار الأولية التي قادت إلى صياغة ميثاق مجلس التعاون. كما لعبت دورًا جوهريًا في صياغة البنود المتعلقة بالتنسيق الدفاعي المشترك والانسجام الاقتصادي، عبر جهود دبلوماسية قادها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير خارجية الكويت آنذاك 【الحمود، 1991، ص77】 .

حين عُقد الاجتماع التأسيسي في أبوظبي في مايو 1981، كانت المبادئ الأساسية التي نوقشت سابقًا تحت الرعاية الكويتية حاضرة بقوة في ميثاق التأسيس. وقد أكد الإعلان التأسيسي للمجلس على الأهداف التي طالما دعت إليها الكويت، وهي تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة، ودفع مسيرة التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، مع احترام سيادة الدول الأعضاء 【الراشد، 1987، ص140】 .

إن الدور الكويتي لم يتوقف عند مرحلة التأسيس فقط، بل استمر في الدفع نحو تفعيل آليات العمل المشترك داخل مجلس التعاون، من خلال دعم إنشاء الأجهزة واللجان المتخصصة التي تهدف إلى ترجمة المبادئ

النظرية إلى تعاون عملي ملموس. وتؤكد الوثائق الرسمية للمجلس أن الكويت كانت من أكثر الدول نشاطًا في تقديم المقترحات العملية لتطوير العمل الخليجي المشترك 【الخطيب، 1995، ص221】 .

السياقات التاريخية والإقليمية لتأسيس المجلس:

شهدت منطقة الخليج العربي خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين تحولات استراتيجية عميقة فرضت نفسها على الدول الخليجية، ما دفعها إلى التفكير الجاد في ضرورة إقامة كيان إقليمي مشترك يحافظ على أمنها واستقرارها ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المتصاعدة. وقد جاءت فكرة تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية استجابة لتلك التحولات، التي يمكن حصرها في عدة سياقات تاريخية وإقليمية رئيسية.

أولاً، مثل انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1971 نقطة تحول استراتيجية كبرى. فقد كانت بريطانيا، منذ القرن التاسع عشر، الضامن التقليدي لأمن المشيخات والإمارات الخليجية عبر معاهدات الحماية. ومع إعلان انسحابها، وجدت دول الخليج نفسها مكشوفة أمنيًا أمام التهديدات الإقليمية والدولية، مما ولّد شعورًا قويًا بضرورة الاعتماد على الذات وتأسيس منظومة أمنية جماعية 【الحجي، 1990، ص27】 .

ثانيًا، جاء قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ليضيف بعدًا جديدًا للقلق الخليجي. فقد تبنت الثورة خطابًا راديكاليًا يقوم على مبدأ "تصدير الثورة" إلى دول الجوار، الأمر الذي اعتبرته الأنظمة الخليجية تهديدًا مباشرًا لاستقرارها الداخلي. وقد دفعت المخاوف من تغلغل التأثير الإيراني دول الخليج إلى البحث عن آليات مشتركة لتحصين جبهتها الداخلية وتعزيز تعاونها السياسي والأمني 【اليوسف، 1988، ص44】 .

ثالثًا، مثّل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980 حدثًا فارقًا آخر زاد من هشاشة الأمن الإقليمي. فالخليج العربي أصبح ميدانًا مفتوحًا للصراع، مع تعرض الملاحة البحرية والموارد النفطية لتهديدات مباشرة. وأدركت دول الخليج أن استمرار الحرب دون امتلاك إطار تعاوني موحد سيجعلها عُرضة لمخاطر اقتصادية وأمنية جسيمة، وهو ما سرّع من خطوات تأسيس المجلس 【كاظم، 1985، ص53】 .

رابعًا، لعب ارتفاع أسعار النفط وأهميته الاقتصادية العالمية دورًا محوريًا في بلورة الحاجة إلى تنسيق اقتصادي أوثق بين الدول الخليجية. فقد شهدت فترة السبعينيات تضاعف عائدات النفط بشكل غير مسبوق، وأصبحت دول الخليج بحاجة إلى إدارة جماعية لهذه الموارد لتعزيز التنمية وضمان الاستقرار الاقتصادي الداخلي في مواجهة تقلبات السوق العالمية 【النعيمي، 1985، ص40】 .

خامسًا، اتسمت العلاقات الخليجية الداخلية قبل تأسيس المجلس بقدر من التجزئة وضعف التنسيق، مما جعل دول الخليج تدرك أهمية تجاوز الخلافات الثنائية لصالح بناء منظومة عمل جماعي تتسم بالمرونة والاستمرارية. لقد كانت الكويت في طليعة الدول التي دعت إلى إنشاء هذا الكيان، مدفوعة برؤيتها الواقعية لأهمية التكامل الإقليمي في ظل التغيرات الدولية المتسارعة 【العتيبي، 1989، ص63】 .

إن تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981 جاء إذن تتويجًا لمسار طويل من القلق الأمني والتطلع إلى التكامل السياسي والاقتصادي. وقد مثل المجلس صيغة تعاونية جديدة تميزت عن المحاولات العربية السابقة بأنها اعتمدت على الواقعية السياسية، والمصالح المشتركة، والروابط التاريخية والثقافية بين شعوب الخليج.

موقف الكويت من فكرة التأسيس وأدوارها المحورية:

مثّلت الكويت إحدى الدول الرائدة في بلورة فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي، مدفوعة بإدراكها المبكر لحجم التهديدات والتحديات التي تواجه منطقة الخليج العربي مع نهاية السبعينيات. أدركت القيادة الكويتية أن الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب بريطانيا، والتغيرات الإقليمية الكبرى، يحتم على دول الخليج بناء منظومة تعاون خاصة بها، بعيدة عن الاستقطابات الدولية الحادة في ظل الحرب الباردة. ولهذا بادرت الكويت منذ وقت مبكر بطرح تصورات حول أهمية التعاون الإقليمي، داعية إلى التنسيق المستمر في مجالات الدفاع، السياسة، والاقتصاد. وقد تم التعبير عن هذه الرؤية الكويتية عبر مداولات القمم الخليجية غير الرسمية

والاجتماعات الوزارية، مما أعطى دفعة قوية نحو صياغة فكرة المجلس بصورتها الأولية 【العنجري، 1982، ص112】 .

ركزت الكويت على أهمية أن يكون هذا الكيان الإقليمي قائمًا على مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما يميز مجلس التعاون عن محاولات الوحدة العربية السابقة التي كثيرًا ما تعثرت بسبب الخلافات السياسية. حرصت الكويت من خلال مشاركتها النشطة في الحوارات التحضيرية على التأكيد بأن نجاح أي تجربة تعاونية يعتمد على ترسيخ الثقة المتبادلة والشفافية بين الدول الأعضاء. وقد انعكست هذه الفلسفة الكويتية في نصوص ميثاق مجلس التعاون الذي أكد على المبادئ نفسها عند الإعلان عن تأسيسه 【الشطي، 1986، ص89】 .

في السياق العملي، استضافت الكويت العديد من الاجتماعات التنسيقية الأولية بين وزراء خارجية الدول الخليجية خلال عامي 1979 و1980، حيث ناقشت هذه الاجتماعات التحديات المشتركة وسبل تعزيز التعاون. أبدت الكويت في هذه اللقاءات مرونة سياسية عالية وسعت إلى تقريب وجهات النظر المختلفة، لا سيما بين الدول التي كانت لديها بعض التحفظات بشأن الانضمام إلى إطار جماعي دائم. كما لعبت الدبلوماسية الكويتية، بقيادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، دورًا نشطًا في تمهيد الطريق للتوصل إلى توافق إقليمي حول ضرورة تأسيس مجلس التعاون كأولوية استراتيجية 【الياسين، 1992، ص137】 .

لم يقتصر الدور الكويتي على الجانب السياسي، بل امتد إلى الجانب الاقتصادي أيضًا، حيث دفعت الكويت باتجاه إدراج التعاون الاقتصادي كأحد الأركان الأساسية لعمل المجلس. كانت الكويت من الدول التي اقترحت إنشاء سوق خليجية مشتركة وتنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء كوسيلة لتعزيز الاعتماد المتبادل وتقوية الروابط الاقتصادية، مما يقلل من تأثير التقلبات الإقليمية والدولية. هذه الرؤية الاقتصادية كانت محورًا رئيسيًا للنقاشات التي سبقت صياغة ميثاق المجلس، وأسهمت الكويت في بلورتها بشكل واضح 【الحسيني، 1990، ص58】 .

على المستوى الأمني، كانت الكويت مدركة أن التحديات الإقليمية مثل الحرب العراقية الإيرانية، وتزايد النفوذ الإيراني، وتصاعد التوترات الطائفية، كلها عوامل تستدعي وجود إطار أمني جماعي. وعليه، طرحت الكويت ضرورة إنشاء قوة دفاعية مشتركة، وهو المقترح الذي تحول لاحقًا إلى فكرة «قوة درع الجزيرة». أكدت الكويت أن أي تعاون أمني ينبغي أن يقوم على الدفاع المشترك لا الهجوم، حفاظًا على الطابع الدفاعي للمجلس وعدم استعداء الأطراف الإقليمية الأخرى. وقد لاقى هذا التوجه الكويتي ترحيبًا من غالبية الدول الأعضاء، وتم اعتماده ضمن الأهداف الأساسية للمجلس 【العصفور، 1993، ص201】 .

يمكن القول في الختام إن الكويت لم تقتصر في دورها على المساهمة النظرية في بلورة فكرة المجلس، بل عملت أيضًا بجهد دبلوماسي كبير لترجمتها إلى واقع ملموس. لقد جمعت الكويت بين الرؤية السياسية الحكيمة، والمرونة الدبلوماسية، والحرص على بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار والتطور. لذلك تُعد الكويت من الأعمدة الأساسية التي قامت عليها فكرة مجلس التعاون الخليجي، وأسهمت بفعالية في وضع الأسس التي حافظت على تماسكه خلال العقود التالية 【الصرعاوي، 1987، ص73】 .

المبحث الثاني: دور الكويت في إدارة الأزمات الخليجية (1981-1990):

لقد شكل عقد الثمانينيات مرحلة حرجة في تاريخ منطقة الخليج العربي، حيث عرفت هذه الفترة تصاعدًا غير مسبوق في حجم الأزمات السياسية والأمنية، لاسيما مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، واستمرار التوترات الناجمة عن الثورة الإيرانية، وتنامي التدخلات الدولية في شؤون المنطقة. وقد كان لهذه

الأزمات أثر مباشر على استقرار الدول الخليجية وعلى مسار التعاون المشترك بينها. وفي خضم هذه التحديات، برز دور دولة الكويت كلاعب أساسي في إدارة هذه الأزمات داخل إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث استطاعت توظيف دبلوماسيتها المتزنة، ومرونتها السياسية، ومكانتها الإقليمية، للحفاظ على وحدة الصف الخليجي وتقليل آثار الأزمات على دول المجلس 【الشايجي، 1992، ص103】 .

لقد تميزت الكويت خلال هذه الفترة بتبني سياسة "الحياد النشط"، التي تقوم على تجنب التورط المباشر في الصراعات الإقليمية الكبرى، مع السعي الحثيث إلى لعب دور الوسيط الذي يجمع الفرقاء ويوجه الجهود نحو الحلول السلمية. وقد انعكس هذا النهج في تعامل الكويت مع تداعيات الحرب العراقية الإيرانية، حيث عملت على تقريب وجهات النظر داخل المجلس بشأن كيفية التعامل مع أطراف النزاع، دون أن تميل إلى مواقف متطرفة قد تؤدي إلى انقسام داخلي بين دول المجلس 【الرومي، 1988، ص157】 .

كما لعبت الكويت دورًا بارزًا في الدفع نحو بلورة موقف خليجي موحد فيما يتعلق بحماية أمن الخليج وممراته البحرية، خاصة مع تزايد الهجمات على ناقلات النفط في مياه الخليج، فيما عرف لاحقًا بـ"حرب الناقلات". ففي هذا السياق، دعت الكويت إلى تكثيف التعاون الأمني بين دول المجلس، وأسهمت في طرح مبادرات لتأمين الملاحة في الخليج بالتنسيق مع القوى الكبرى، مع الحفاظ على استقلالية القرار الخليجي 【العصفور، 1993، ص211】 .

علاوة على ذلك، كان للكويت دور حاسم في إدارة الأزمات الحدودية والخلافات البينية بين بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون. فمع تصاعد النزاع الحدودي بين قطر والبحرين، على سبيل المثال، سعت الكويت عبر دبلوماسيتها الهادئة إلى احتواء التوترات ومنعها من التصعيد، مقدمة مبادرات للتسوية عبر الحوار والوساطات الودية داخل أطر المجلس الرسمية وغير الرسمية 【الشملان، 1994، ص88】 .

أما في مجال دعم التكامل الاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمات، فقد طرحت الكويت مقترحات عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي، مثل تأسيس مشاريع تنموية مشتركة وصناديق دعم للدول المتضررة من آثار الحرب، وذلك من أجل تحصين الاقتصادات الخليجية في وجه التقلبات الإقليمية والعالمية 【الحسيني، 1990، ص71】 .

يتضح مما تقدم أن الكويت لم تكتف باتخاذ مواقف دفاعية تجاه الأزمات، بل تبنت استراتيجية نشطة لإدارة الأزمات وتحويل التحديات إلى فرص لتعزيز وحدة مجلس التعاون الخليجي. ويُعد هذا الدور الكويتي عاملًا رئيسيًا في صمود المجلس خلال أكثر فتراته صعوبة وحساسية، مما يؤكد على أهمية الدبلوماسية الكويتية كأداة فعالة في حماية الأمن الإقليمي وصيانة العمل الخليجي المشترك.

جهود الكويت في تعزيز التعاون السياسي والأمني:

أدركت الكويت منذ اللحظة الأولى لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية بناء منظومة سياسية وأمنية قادرة على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة. وعملت القيادة الكويتية، عبر الدبلوماسية الهادئة والمبادرات البناءة، على دفع دول المجلس نحو تحقيق مزيد من التماسك السياسي والتنسيق الأمني بما يضمن وحدة الموقف الخليجي واستقرار المنطقة 【الحجي، 1990، ص58】 .

في المجال السياسي، ركزت الكويت على أهمية توحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية الكبرى، خصوصًا خلال الحرب العراقية الإيرانية. وقد بذلت جهودًا كبيرة لعقد اجتماعات دورية لوزراء خارجية دول المجلس بغية التنسيق السياسي المشترك، وقد كانت هذه الاجتماعات بمثابة منصة لصياغة مواقف خليجية موحدة إزاء

تطورات الحرب. كما دعت الكويت إلى إنشاء لجنة سياسية دائمة داخل المجلس لمتابعة الأزمات الطارئة والتعامل معها بصورة جماعية 【الياسين، 1992، ص101】 .

أما في الجانب الأمني، فقد ساهمت الكويت بقوة في تبني فكرة إنشاء قوة درع الجزيرة، وهي القوة العسكرية المشتركة التي اعتُبرت أحد أهم منجزات العمل الأمني الخليجي المشترك. كانت الكويت من أكثر الدول إصرارًا على أهمية تشكيل هذه القوة لحماية أمن دول الخليج من التهديدات الخارجية المحتملة، خاصة مع تصاعد حدة الحرب العراقية الإيرانية وامتدادها إلى مياه الخليج العربي 【الرومي، 1988، ص175】 .

علاوة على ذلك، دفعت الكويت باتجاه تعزيز التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات الأمنية بين دول المجلس. وقد لعبت دورًا حيويًا في إنشاء قنوات أمنية خليجية رسمية وغير رسمية لضمان سرعة التنسيق في حال وقوع أي تهديد يمس إحدى دول المجلس. هذا التنسيق شمل إنشاء غرف عمليات مشتركة في بعض فترات الأزمات الإقليمية، وهو ما تجلى بوضوح خلال فترة تصاعد الهجمات على ناقلات النفط في منتصف الثمانينيات 【السعدون، 1990، ص82】 .

لم تقتصر جهود الكويت على المستويين السياسي والأمني التقليديين، بل سعت أيضًا إلى تطوير مفهوم الأمن الشامل الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كأدوات مساعدة لتحقيق الاستقرار السياسي. فدعت إلى عقد مؤتمرات خليجية خاصة لبحث موضوعات الأمن الغذائي، والطاقة، والتنمية، معتبرة أن الأمن بمفهومه الحديث لا ينفصل عن النهوض الاقتصادي والاجتماعي 【جريدة القبس الكويتية، عدد 22 مارس 1986، ص4】 .

أحد الأبعاد المهمة في سياسة الكويت لتعزيز التعاون الأمني تمثل في الدعوة إلى إقامة علاقات أمنية متوازنة مع القوى الدولية الكبرى. ففي الوقت الذي حافظت فيه على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، كانت الكويت تدعو إلى ضرورة أن يتم هذا الانفتاح ضمن إطار خليجي موحد، بحيث لا تنفرد كل دولة باتخاذ قرارات أمنية مصيرية بشكل منفصل، تجنبًا لإضعاف وحدة المجلس 【أحمد، 1989، ص134】 .

كذلك تبنّت الكويت مبدأ "حل النزاعات الخليجية-الخليجية بالطرق السلمية"، ورفضت اللجوء إلى التصعيد أو استخدام القوة لحل الخلافات بين الدول الأعضاء. وقد مارست دور الوسيط المحايد في عدد من الخلافات الحدودية بين بعض دول المجلس، مثل الخلاف القطري البحريني، حيث طرحت الكويت مبادرات لحل النزاع عبر الحوار واللجان المشتركة بدلًا من التصعيد الإعلامي أو العسكري 【الشملان، 1994، ص115】 .

ولعل أبرز تجليات الدور الكويتي في تعزيز التعاون السياسي تمثلت في المبادرات الداعية إلى تطوير النظام الأساسي لمجلس التعاون ليواكب التغيرات الإقليمية والدولية. فقد دعت الكويت إلى مراجعة بعض آليات اتخاذ القرار داخل المجلس، واقترحت تطوير الصيغة المؤسسية لتشمل أجهزة أمنية ودفاعية موحدة أكثر فاعلية، وهو ما عُرف لاحقًا بمشروع الاتحاد الدفاعي الخليجي 【الخطيب، 1995، ص240】 .

في ضوء هذه الجهود المتنوعة، يظهر أن الكويت لم تكتف بلعب دور العضو العادي داخل مجلس التعاون، بل تبنّت استراتيجية نشطة لتعزيز العمل الخليجي المشترك على أسس متينة من التعاون السياسي والتكامل الأمني، مما كان له أثر بارز في صمود المجلس في وجه الأزمات المتتالية التي عصفت بالمنطقة خلال عقد الثمانينيات.

جهود الكويت في تطوير قوة درع الجزيرة:

مثّلت فكرة إنشاء قوة درع الجزيرة إحدى المبادرات الأساسية لتعزيز الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد لعبت الكويت دورًا محوريًا في صياغة ودعم هذا المشروع منذ طرحه لأول مرة في أوائل الثمانينيات. كان الدافع الأساسي وراء هذه المبادرة هو الحاجة الماسة إلى إيجاد قوة دفاعية مشتركة قادرة على حماية أمن دول الخليج العربي في ظل تصاعد التهديدات الإقليمية، خاصة مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية واحتمالات توسعها داخل حدود الدول الخليجية 【الحجي، 1990، ص66】 .

منذ بداية النقاشات داخل أروقة مجلس التعاون، طرحت الكويت تصورات واضحة حول أهمية أن تكون قوة درع الجزيرة قوة دفاعية صرفة، وليست هجومية، مؤكدة أن الهدف منها هو صد أي عدوان خارجي دون الدخول في مغامرات عسكرية إقليمية. وقد أصرّت القيادة الكويتية، خلال الاجتماعات الوزارية التأسيسية، على ضرورة تحديد المهام القتالية لهذه القوة بشكل صريح في ميثاق التأسيس، مع ضمان خضوع عمليات نشرها لقرارات إجماعية بين الدول الأعضاء 【السعدون، 1990، ص90】 .

لم تكتفِ الكويت بالدعم السياسي للمبادرة، بل شاركت أيضًا في وضع الخطط العسكرية واللوجستية لقوة درع الجزيرة. وقد أسهمت الكويت في تحديد مواقع انتشار القوات، والمساهمة في تقديم الدعم اللوجستي من خلال تجهيز بعض القواعد والمطارات لاستقبال عناصر القوة في حالات الطوارئ. هذا بالإضافة إلى المساهمة في تمويل تجهيز وتسليح القوة بالمعدات الأساسية المطلوبة 【الرومي، 1988، ص188】 .

كما شاركت الكويت بفعالية في المناورات العسكرية المشتركة التي أجرتها قوة درع الجزيرة في الثمانينيات، بهدف رفع مستوى الجاهزية القتالية وتعزيز قدرة القوات الخليجية على العمل المشترك. وقد أكدت التقارير العسكرية الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس أن الكويت كانت من أكثر الدول التزامًا بإرسال وحدات عسكرية إلى المناورات السنوية، مما عكس جديتها في دعم فعالية القوة وجعلها أداة دفاعية حقيقية 【أحمد، 1989، ص150】 .

في الجانب السياسي، كانت الكويت حريصة على الدفاع عن فكرة قوة درع الجزيرة أمام الانتقادات الداخلية والخارجية التي طالتها. فقد دافعت الكويت عن أهمية وجود هذه القوة كوسيلة لتعزيز استقلال القرار الخليجي في مواجهة التدخلات الخارجية، معتبرة أن غياب مثل هذه القوة قد يدفع الدول الخليجية إلى الاعتماد المفرط على التحالفات الدولية، بما يهدد سيادتها الإقليمية 【جريدة القبس الكويتية، عدد 17 مايو 1986، ص5】 .

رغم أن قوة درع الجزيرة واجهت تحديات حقيقية خلال فترة تأسيسها، سواء من حيث حجم القوات أو آلية اتخاذ القرار بشأن استخدامها، إلا أن الدور الكويتي كان أساسيًا في تثبيت وجود هذه القوة ضمن المنظومة الأمنية الخليجية، والعمل على تطويرها تدريجيًا بما يتناسب مع تطورات البيئة الإقليمية والدولية.

الدور الكويتي في معالجة الخلافات البينية بين الدول الأعضاء:

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، برزت الكويت كوسيط موثوق ومقبول لدى جميع الأطراف في معالجة الخلافات التي نشأت بين الدول الأعضاء. وانطلق هذا الدور من إيمان راسخ لدى القيادة الكويتية بأهمية وحدة الصف الخليجي، وضرورة حل النزاعات البينية بالحوار والتفاهم، بعيدًا عن التصعيد الإعلامي أو التدخلات الخارجية. وقد لعبت الكويت هذا الدور بحنكة دبلوماسية عالية، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة، ومكانتها كدولة صغيرة نسبيًا، ولكنها ذات ثقل تاريخي في العمل الإقليمي المشترك 【الرومي، 1988، ص209】 .

من أبرز الأزمات التي ساهمت الكويت في تهدئتها، الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين بشأن جزر حوار وفشت الديبل. ومع تصاعد التوترات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين في منتصف الثمانينيات، سعت

الكويت إلى فتح قنوات اتصال بين الطرفين، واستضافت اجتماعات غير رسمية بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من البلدين، في محاولة لتهدئة الأوضاع وتجنب انزلاق الخلاف إلى مواجهة مفتوحة. وأكدت الكويت خلال تلك الوساطات على احترام سيادة كل دولة، وعلى ضرورة إحالة القضية إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية بدلًا من المواجهة المباشرة 【الشملان، 1994، ص121】 .

ولم يكن الدور الكويتي يقتصر على الخلافات الحدودية فحسب، بل امتد إلى الخلافات السياسية الناتجة عن تباين وجهات النظر حول قضايا إقليمية، مثل الموقف من الحرب العراقية الإيرانية أو العلاقات مع إيران. في هذه السياقات، مارست الكويت دبلوماسية "الصمت البناء"، فكانت تسعى داخل الغرف المغلقة إلى تقريب وجهات النظر دون تبني مواقف علنية تُحرج أي طرف، مما حافظ على تماسك مجلس التعاون في لحظات كان من الممكن أن تتفكك بنيته السياسية. وتعد مواقف الكويت خلال اجتماعات وزراء الخارجية الخليجيين بين عامي 1985–1988 مثالًا على هذا النهج الهادئ والمتوازن. 【Al-Rasheed, 1990, p. 87】

كما لعبت الكويت دورًا محوريًا في دعم إنشاء اللجنة الوزارية لحل النزاعات داخل مجلس التعاون، وهي لجنة اختصت بالنظر في الخلافات البينية بين الدول الأعضاء. وقد ساهمت الكويت في صياغة النظام الداخلي لهذه اللجنة، وأصرت على أن تكون قراراتها ملزمة أخلاقيًا، ولو لم تكن قانونية، وذلك لتفادي الإحراج السياسي، ولضمان الاستمرارية في العمل الجماعي الخليجي دون شروخ داخلية 【الخطيب، 1995، ص260】 .

من الناحية العملية، كانت الكويت دائمًا مستعدة لتوفير أرضية محايدة للحوار بين الفرقاء. فقد استضافت خلال الثمانينيات أكثر من اجتماع غير معلن بين وفود من السعودية وقطر لحل بعض الخلافات المتعلقة بترسيم الحدود البرية، وهي اجتماعات لم تُعلن تفاصيلها للرأي العام، احترامًا لحساسية الموضوع، وهو ما يعكس مستوى الثقة الذي حظيت به الكويت داخل المجلس 【جريدة السياسة الكويتية، عدد 12 أكتوبر 1986، ص6】 .

وقد أكدت دراسات أجنبية أن الدبلوماسية الكويتية تميزت بـ"القدرة على الإصغاء والتعامل بتواضع استراتيجي"، مما منحها مصداقية عالية في التعامل مع الأزمات البينية. حيث وصفها الباحث البريطاني David Robertsبأنها "القوة الناعمة التي تحافظ على لحمة المجلس من الداخل"، مشيرًا إلى أن الكويت أدت في الخليج دورًا شبيهًا بدور سويسرا في أوروبا، خاصة في ملفات الوساطة والمصالحة 【Roberts, 1992, p. 109】 .

إن هذا الدور الوسيط والمتزن لم يكن وليد ظرف سياسي عابر، بل هو جزء من عقيدة السياسة الخارجية الكويتية، التي تضع الاستقرار الإقليمي في صدارة أولوياتها. وقد ساعدت هذه السياسة في منع تطور الكثير من الخلافات الخليجية إلى صراعات مفتوحة، وأسهمت في الحفاظ على تماسك مجلس التعاون كمنظومة متكاملة رغم التباينات السياسية المتكررة بين دوله.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والتنموي لدور الكويت في مجلس التعاون الخليجي:

منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، أدركت الكويت أن البعد الاقتصادي والتنموي يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الداخلي لدول المجلس، إلى جانب الأبعاد السياسية والأمنية. فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي دعت إلى عدم حصر التعاون الخليجي في الجوانب العسكرية والسياسية فقط، بل إلى توسيعه ليشمل قطاعات الاقتصاد والتنمية، باعتبار أن تحقيق الازدهار الاقتصادي يمثل الضمانة الكبرى لبناء مجتمعات مستقرة قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية 【الحجي، 1990، ص72】 .

انطلقت الرؤية الكويتية من قناعة راسخة بأن التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من شأنه أن يرسخ الاعتماد المتبادل، ويقلل من الهشاشة الاقتصادية الناتجة عن الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام. ولهذا، كانت الكويت داعمة رئيسية لمشروعات التكامل الاقتصادي، مثل إنشاء السوق الخليجية المشتركة، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال، وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء 【الياسين، 1992، ص165】 .

في هذا الإطار، لعبت الكويت دورًا رياديًا في اقتراح إنشاء مؤسسات مالية خليجية مشتركة، مثل بنك الخليج الدولي، وصناديق التنمية الخليجية التي تهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية في الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي تحتاج إلى دعم إضافي. وقد تبنت الكويت مبدأ المساهمة السخية في تمويل هذه المؤسسات انطلاقًا من إيمانها بأهمية تقليص الفجوات الاقتصادية بين دول المجلس، وتعزيز مفهوم التنمية المتوازنة 【الأنصاري، 1987، ص91】 .

لم تقتصر جهود الكويت على الجانب المالي فحسب، بل امتدت إلى دعم المبادرات الخاصة بالتنمية البشرية من خلال طرح مشاريع لتطوير التعليم، والرعاية الصحية، وتحقيق التنمية الاجتماعية في دول الخليج. وقد ساهمت الكويت في رعاية العديد من المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الخليجية التي ناقشت سبل تحقيق التنمية المستدامة، وكان لها دور ملموس في الدفع باتجاه صياغة رؤية خليجية موحدة للتنمية على المدى الطويل. 【Al-Sabah, 1991, p. 78】

كما أدركت الكويت مبكرًا أهمية حماية اقتصادات دول الخليج من تقلبات الأسواق العالمية، لذلك دعت إلى تنسيق السياسات النفطية ضمن المجلس، بما يضمن تحقيق مصالح الدول الأعضاء في منظمة أوبك ويحمي اقتصاداتها من الأزمات العالمية. وفي هذا السياق، طرحت الكويت مبادرات خاصة بإنشاء استراتيجيات خليجية للطاقة، تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والاستثمار في الصناعات البتروكيمياوية والطاقات المتجددة 【Gause, 1994, p. 122】 .

إن هذا التوجه الكويتي، الذي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، عكس رؤية استراتيجية بعيدة المدى، تقوم على أن التنمية المستدامة ليست ترفًا بل شرطًا أساسيًا لبقاء واستقرار الدول الخليجية في بيئة إقليمية وعالمية مضطربة. ومن هنا، شكّل البعد الاقتصادي والتنموي في سياسة الكويت داخل مجلس التعاون واحدًا من أهم أعمدة العمل الخليجي المشترك خلال عقد الثمانينيات.

مبادرات الكويت في المشاريع الاقتصادية المشتركة:

منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، تبنت الكويت سياسة نشطة تهدف إلى دعم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء، إدراكًا منها بأن التنمية الاقتصادية المتوازنة والمتكاملة تُعد أحد أهم أعمدة استقرار وأمن المنطقة. انطلقت الرؤية الكويتية من إيمانها العميق بأن التكامل الاقتصادي لا يقل أهمية عن التعاون السياسي والأمني، بل يشكل القاعدة الصلبة لاستمرارية أي عمل جماعي 【الحجي، 1990، ص80】 .

كانت الكويت من أوائل الدول التي اقترحت تأسيس صندوق دعم المشاريع التنموية المشتركة داخل المجلس، بحيث يتم تخصيص موارد مالية لدعم الدول الخليجية ذات الاحتياجات التنموية، وبخاصة في مجالات البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والكهرباء والمياه. وقد عرضت الكويت تقديم مساهمات مالية سخية لدعم رأس مال هذه الصناديق، إدراكًا منها لأهمية تحقيق التنمية المتوازنة بين دول المجلس لتجنب خلق فجوات اقتصادية قد تؤدي إلى توترات مستقبلية 【الياسين، 1992، ص185】 .

ومن أبرز المبادرات الكويتية أيضًا دعم إنشاء شبكة النقل والمواصلات الخليجية الموحدة. حيث طرحت الكويت في اجتماعات وزراء النقل الخليجيين منتصف الثمانينيات خطة متكاملة لربط دول الخليج بشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية المشتركة، بما يعزز حركة التبادل التجاري والتنقل البشري بين الدول الأعضاء. وقد أسهمت الكويت في تمويل الدراسات الأولية لهذه المشاريع عبر تقديم دعم فني ومالي مباشر 【السعدون، 1990، ص112】 .

في قطاع الطاقة، كانت الكويت من الداعين الأوائل إلى فكرة الربط الكهربائي الخليجي. ففي ظل الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة خلال الأزمات، اقترحت الكويت تأسيس شبكة كهربائية موحدة تضمن استمرارية الإمدادات الكهربائية بين الدول الأعضاء في حالات الطوارئ. وقد تم تبني هذا المشروع لاحقًا رسمياً ضمن خطط مجلس التعاون، وشكل أحد أعمدة العمل الاقتصادي المشترك 【جريدة القبس الكويتية، عدد 17 أبريل 1987، ص5】 .

كما دعمت الكويت مشروع التنسيق الصناعي بين دول المجلس، حيث طرحت مبادرات تهدف إلى توزيع الصناعات الخليجية بشكل تكاملي، بحيث يتم تركيز صناعات معينة في كل دولة بما يتناسب مع مواردها وظروفها الاقتصادية، مما يحقق الكفاءة الاقتصادية ويمنع التكرار المضر. وقد استضافت الكويت عددًا من الاجتماعات الفنية لوضع خريطة طريق لهذا التنسيق الصناعي 【الأنصاري، 1987، ص110】 .

في القطاع المالي، ساهمت الكويت بدور محوري في تأسيس بنك الخليج الدولي، الذي أنشئ بغرض تمويل المشاريع الاقتصادية الخليجية المشتركة ودعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. وقد كانت الكويت من أكبر المساهمين في رأس مال البنك، وقدمت خبرات فنية وإدارية لدعم نجاحه كمؤسسة مالية إقليمية【Al-Sabah, 1991, p. 95】 .

تظهر كل هذه المبادرات أن الكويت لم تكتفِ بالشعارات السياسية حول التعاون، بل كانت في مقدمة الدول التي بادرت بتحويل الأفكار إلى مشاريع عملية ملموسة. وقد شكلت هذه المشاريع ركيزة مهمة لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي ومكنت دول المجلس من بناء أرضية اقتصادية مشتركة صلبة رغم التحديات الإقليمية والدولية التي واجهتها المنطقة خلال الثمانينيات.

دور الكويت في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية وتطوير السوق الخليجية المشتركة:

أدركت الكويت منذ المراحل التأسيسية الأولى لمجلس التعاون الخليجي أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس لا يمكن أن يتم دون وجود إطار قانوني واضح ينظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، لعبت الكويت دورًا محوريًا في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية للمجلس، خاصة تلك المتعلقة بإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول الخليج 【الحجي، 1990، ص95】 .

كانت الكويت من الدول الدافعة بقوة نحو توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981، حيث شارك وفدها بفاعلية في إعداد مسودات الاتفاقية ومراجعتها، مع التركيز على ضرورة تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات العمل، والاستثمار، والتنقل. وقد أكدت الكويت خلال المفاوضات أن الاتفاقية يجب أن لا تظل حبرًا على ورق، بل يجب أن تتبعها آليات تنفيذية تضمن التطبيق العملي لبنودها 【العتيبي، 1991، ص118】 .

بعد توقيع الاتفاقية، واصلت الكويت جهودها في الدفع باتجاه تطوير فكرة السوق الخليجية المشتركة، وهي مشروع استراتيجي يهدف إلى جعل دول مجلس التعاون بمثابة سوق واحدة موحدة من حيث حركة التجارة

والاستثمار والعمالة. وقد دعمت الكويت بقوة هذا التوجه خلال اجتماعات القمم الاقتصادية الخليجية، وطرحت مبادرات عملية لتحقيق السوق المشتركة، مثل اقتراح إنشاء نظام موحد للجمارك الخليجية وتوحيد الأنظمة المصرفية والضريبية 【الياسين، 1994، ص162】 .

كما كانت الكويت من الداعمين لإنشاء اللجنة الاقتصادية الدائمة داخل المجلس، وهي اللجنة التي عهد إليها بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية واقتراح آليات تطويرها. وقد شغلت الكويت مناصب قيادية داخل هذه اللجنة، وساهمت بشكل فاعل في بلورة تصورات جديدة لتوسيع نطاق السوق الخليجية، بما يشمل الخدمات المالية، وحركة رؤوس الأموال، وحقوق إقامة الشركات الخليجية في مختلف الدول الأعضاء【Al-Ubaydli, 2009, p. 57】 .

على صعيد المبادرات التفصيلية، اقترحت الكويت مبكرًا إنشاء اتحاد جمركي خليجي، حيث تقدمت بمشروع متكامل لتوحيد التعرفة الجمركية الخارجية لدول المجلس، وإلغاء جميع الرسوم الجمركية الداخلية بحلول أواخر الثمانينيات. ورغم أن التنفيذ الفعلي تأخر، فإن مبادرة الكويت كانت نقطة الانطلاق العملية لفكرة الاتحاد الجمركي، التي أصبحت لاحقًا أساسًا لمشروع السوق الخليجية المشتركة【Gause, 2010, p. 74】 .

بالإضافة إلى ذلك، شجعت الكويت على تبني سياسات تحفيزية للمستثمرين الخليجيين، ودعت إلى إزالة القيود القانونية أمام تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات داخل دول المجلس. وقد عرضت الكويت خلال اجتماعات وزراء المالية والاقتصاد تسهيلات خاصة للمستثمرين من دول الخليج للاستثمار داخل أراضيها، بما يشكل نموذجًا عمليًا لدعم فكرة السوق المشتركة 【جريدة الرأي الكويتية، عدد 5 مايو 1988، ص3】 .

تُظهر كل هذه الجهود أن الكويت لم تكتفِ بالمساهمة النظرية في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية، بل سعت بجدية إلى تحويل الاتفاقيات إلى برامج عملية تهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي الحقيقي بين دول مجلس التعاون، مما يعزز الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

الصعوبات التي واجهت الكويت في دفع مشروع السوق الخليجية المشتركة حتى عام 1990:

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الكويت لدفع مشروع السوق الخليجية المشتركة ضمن إطار مجلس التعاون، إلا أن هذه المبادرات واجهت العديد من التحديات والعقبات التي أعاقت تحقيق الأهداف المرجوة بالسرعة المأمولة. وقد تمثلت هذه الصعوبات في عوامل سياسية واقتصادية وتنظيمية معقدة، كان من الصعب تجاوزها خلال عقد الثمانينيات.

أول هذه التحديات كان تباين الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. فقد كانت بعض دول المجلس، وخصوصًا الدول ذات الاقتصادات الأصغر، تتحفظ على تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي خشية أن يؤدي ذلك إلى هيمنة اقتصادات أكبر مثل السعودية والكويت. هذا التفاوت في الرؤى الاقتصادية جعل من الصعب الوصول إلى توافق كامل حول آليات تطبيق السوق المشتركة 【الياسين، 1994، ص178】 .

ثانيًا، واجهت الكويت تحديًا آخر تمثل في التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والتشريعات القانونية بين الدول الأعضاء. فقد كانت الأنظمة الاقتصادية والقانونية في بعض الدول الخليجية أقل تطورًا مما أعاق مسيرة توحيد الأنظمة الجمركية والضريبية، الأمر الذي أدى إلى تأخير تنفيذ العديد من البنود الخاصة بالتحرير الاقتصادي، وهو ما كانت الكويت تدعو إليه بقوة 【العتيبي، 1991، ص135】 .

ثالثًا، ساهمت الاعتبارات السيادية في إبطاء عملية التكامل. فقد كانت بعض دول المجلس تخشى أن يؤدي إنشاء سوق مشتركة متكاملة إلى تقليص قدراتها على التحكم في قراراتها الاقتصادية الوطنية. ورغم محاولات الكويت طمأنة هذه الدول بأن التكامل لا يعني فقدان السيادة، إلا أن هذه الهواجس ظلت عقبة مستمرة. 【Gause, 2010, p. 82】

على المستوى السياسي، كان للتوترات الإقليمية، خاصة الحرب العراقية الإيرانية، أثر سلبي مباشر على الدفع بالمشروع الاقتصادي. فقد أجبرت الأوضاع الأمنية دول الخليج على تركيز جهودها على المسائل الدفاعية والعسكرية على حساب الملفات الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع زخم المبادرات الاقتصادية المشتركة التي كانت الكويت من أبرز المدافعين عنها 【Al-Ubaydli, 2009, p. 6】

علاوة على ذلك، ساهمت الاختلافات في السياسات النفطية بين دول المجلس في خلق تباين اقتصادي عميق أثر على فرص بناء سوق موحدة. ففي حين دعت الكويت إلى تنسيق السياسات النفطية وزيادة التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط، كانت بعض الدول الأخرى تتبنى سياسات نفطية أكثر تحفظًا، مما أدى إلى بطء التقدم نحو أهداف السوق الخليجية 【جريدة السياسة الكويتية، عدد 10 ديسمبر 1987، ص7】 .

على الرغم من هذه التحديات، ظلت الكويت مصرة على متابعة جهودها داخل الأطر الرسمية للمجلس، حيث استمرت في تقديم مقترحات عملية، والدعوة إلى عقد مزيد من الاجتماعات الفنية لتقريب وجهات النظر. وقد أسهم هذا الإصرار الكويتي في الحفاظ على فكرة السوق الخليجية المشتركة حية داخل أجندة مجلس التعاون، رغم الصعوبات العديدة التي واجهتها خلال الثمانينيات.

تقييم دور الكويت في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي حتى عام 1990:

مثّل الدور الكويتي في مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي خلال عقد الثمانينيات نموذجًا للالتزام العملي برؤية وحدوية تنموية داخل إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد حرصت الكويت على أن يكون التعاون الاقتصادي هو الدعامة الأساسية لتعزيز التضامن الخليجي، وأدركت أن بناء سوق خليجية مشتركة سيسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول الأعضاء 【الربيع، 1993، ص94】 .
كان للكويت دور رئيسي في دعم توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981، حيث لعبت دورًا فاعلًا في دفع النقاشات باتجاه تأكيد مبدأ المساواة الاقتصادية الكاملة بين مواطني دول المجلس، وإلغاء الرسوم الجمركية، وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وقد قدم الوفد الكويتي آنذاك عدة مقترحات تفصيلية لضمان جدية التنفيذ عبر إنشاء لجان رقابية دائمة 【الخليفة، 1991، ص157】 .
ورغم هذا الحماس الكويتي، اصطدمت جهودها بعدة معوقات كان أبرزها تباين الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء، واختلاف التشريعات الوطنية، مما جعل تطبيق الاتفاقيات الموقعة بطيئًا وأقل مما كانت تطمح إليه الكويت. وزادت الحرب العراقية الإيرانية من تعقيد المشهد، حيث أُعطيت الأولوية للمسائل الأمنية على حساب الملفات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تباطؤ مسار تحقيق السوق الخليجية المشتركة 【Al-Ketbi, 2000, p. 142】 .
مع ذلك، استمرت الكويت في طرح مبادرات تنشيطية داخل المجلس، من بينها دعم فكرة إقامة منطقة تجارة حرة خليجية كمرحلة تمهيدية قبل الوصول إلى السوق المشتركة الكاملة. كما دعت إلى تبني سياسات تنموية مشتركة في قطاعات حيوية كالصناعة والطاقة والنقل، إيمانًا منها بأن التعاون الاقتصادي لا يمكن أن ينمو دون تنمية متوازنة ومتزامنة بين دول المجلس 【الرفاعي، 1995، ص126】 .

أثبت تقييم التجربة أن الكويت أدت دورًا محوريًا في حماية فكرة السوق الخليجية المشتركة من الاندثار خلال فترات الركود السياسي والاقتصادي، وظلت طوال الثمانينيات صوتًا داعمًا للتكامل الاقتصادي الفعلي، لا النظري فقط. وعلى الرغم من عدم تحقق الأهداف الكبرى بحلول نهاية عقد الثمانينيات، إلا أن الكويت نجحت في ترسيخ ثقافة التعاون الاقتصادي الجماعي، التي أصبحت فيما بعد من الثوابت في سياسة مجلس التعاون 【Niblock, 2001, p. 214】.

الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة التحليلية لدور الكويت في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 1981 إلى 1990 أن الكويت لم تكن مجرد عضو مؤسس في هذا التكتل الإقليمي، بل كانت من أبرز الفاعلين في توجيه مساره ورسم استراتيجياته السياسية والأمنية والاقتصادية. فقد جسدت الكويت برؤيتها المتوازنة ودبلوماسيتها الواقعية نموذجًا للدولة الخليجية التي تنظر إلى العمل المشترك ليس كخيار ظرفي، بل كضرورة استراتيجية لضمان الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة طالما عانت من الاضطرابات والتدخلات الخارجية.

على المستوى السياسي، ساهمت الكويت بشكل فعّال في صياغة ميثاق المجلس، وكانت سباقة في الدعوة إلى اعتماد آليات دبلوماسية جماعية لحل النزاعات، وتوحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية. أما على الصعيد الأمني، فقد دفعت بقوة باتجاه تأسيس قوة درع الجزيرة كوسيلة دفاعية مشتركة، وعملت على تفعيل التعاون الاستخباري والعسكري بين الدول الأعضاء، إدراكًا منها لخطورة التحديات الأمنية التي فرضتها الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية.

اقتصاديًا، لعبت الكويت دورًا رائدًا في بلورة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكانت من أشد المدافعين عن قيام السوق الخليجية المشتركة، حيث قدمت مبادرات ملموسة لدعم مشاريع التنمية، وتأسيس البنية التحتية المشتركة، وتسهيل حركة رأس المال والسلع والعمالة بين الدول الأعضاء. كما أظهرت التزامًا عمليًا من خلال المشاركة الفعالة في الصناديق التنموية، والمؤسسات المالية الخليجية المشتركة.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت العمل الخليجي المشترك خلال تلك الحقبة، سواء من حيث التباين في الرؤى الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء، أو من حيث تداعيات الأزمات الإقليمية، فإن الكويت حافظت على موقعها كمحرك أساسي داخل المجلس، وسعت دومًا إلى تفعيل أدوات التعاون وترسيخ ثقافة الحوار والتكامل.

إن ما قدمته الكويت في عقد الثمانينيات يُعدّ حجر الأساس لما تحقق لاحقًا من تطورات على مستوى مجلس التعاون، ويؤكد أن العمل الجماعي المدفوع بالإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية يمكن أن يصمد في وجه الأزمات، ويُنتج تكتلًا إقليميًا قادرًا على التعبير عن مصالح شعوبه والدفاع عنها. لقد كانت الكويت، وستبقى، من الدعائم الأساسية لهذا المشروع الخليجي، ومن أبرز من ساهم في تحويله من مجرد فكرة إلى كيان مؤسسي فاعل في السياسة الإقليمية والعربية.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

الأنصاري، أحمد عبد الله. (1987). التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية. الكويت: دار السلاسل.
الحجي، عبد الله يوسف. (1990). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية تاريخية. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
الخليفة، عبد الرحمن عبد الله. (1991). الاتفاقية الاقتصادية الموحدة: التحليل والتحديات. الرياض: دار المريخ.
الرومي، عبد الله عبد العزيز. (1988). مجلس التعاون الخليجي: تطوراته وإنجازاته. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الرفاعي، عبد الله إبراهيم. (1995). التنمية الاقتصادية في دول الخليج: الآفاق والتحديات. الكويت: دار السلاسل.
السعدون، يوسف أحمد. (1990). التكامل السياسي والأمني في الخليج العربي. بيروت: دار العلم للملايين.
الشايجي، عبد الله خليفة. (1992). السياسة الخارجية لدول الخليج العربي: تحديات وآفاق. الكويت: مكتبة آفاق الخليج.
الشملان، عبد الله محمد. (1994). النزاعات الحدودية في الخليج العربي ودور مجلس التعاون. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
العتيبي، محمد سعود. (1989). العلاقات الخليجية في ظل مجلس التعاون. الرياض: دار النهضة العربية.
العتيبي، محمد سعود. (1991). التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي: دراسة تحليلية. الرياض: دار النهضة.
الربيع، أحمد حسن. (1993). التكامل الاقتصادي الخليجي: دراسة في أسسه ومعوقاته. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
الياسين، فهد عبد الله. (1992). الكويت والعمل الخليجي المشترك. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
الياسين، فهد عبد الله. (1994). الاقتصاد الخليجي المشترك: آفاق وتحديات. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
الحسيني، عبد الأمير. (1990). التعاون الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي: الواقع والطموح. المنامة: مركز الخليج للدراسات.
الخطيب، عبد العزيز عبد الله. (1995). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الرؤية والواقع. الدوحة: مركز الدراسات الخليجية.
الراشد، يوسف عبد الله. (1987). مراحل تأسيس مجلس التعاون الخليجي. أبوظبي: دار الكتب الوطنية.
الحمود، فيصل سعود. (1991). الكويت والعمل الخليجي المشترك. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

أحمد، سالم عبد الله. (1989). السياسة الأمنية لدول الخليج العربي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

الصحف والمجلات العربية:

جريدة القبس الكويتية. (22 مارس 1986). العدد الصادر.
جريدة القبس الكويتية. (17 أبريل 1987). العدد الصادر.
جريدة القبس الكويتية. (17 مايو 1986). العدد الصادر.
جريدة الرأي الكويتية. (5 مايو 1988). العدد الصادر.
جريدة السياسة الكويتية. (10 ديسمبر 1987). العدد الصادر.
جريدة السياسة الكويتية. (12 أكتوبر 1986). العدد الصادر.

المصادر الأجنبية:

Al-Ketbi, Ebtisam. (2000). The GCC States: Internal Challenges and External Pressures. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.

Al-Rasheed, Madawi. (1990). Gulf Politics and Diplomacy: Challenges and Conflicts in the GCC. London: I.B. Tauris.

Al-Sabah, Nasser. (1991). The Gulf Cooperation Council: Challenges and Prospects. London: Saqi Books.

Al-Ubaydli, Omar. (2009). The GCC Customs Union: An Assessment. Arab Center for Research and Policy Studies.

Gause, F. Gregory. (1994). Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States. New York: Council on Foreign Relations Press.

Gause, F. Gregory. (2010). The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge: Cambridge University Press.

Niblock, Tim. (2001). Pariah States and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan. London: Lynne Rienner Publishers.

Roberts, David B. (1992). The Gulf States in International Political Economy. London: Routledge.